

بيان للجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، تعرب فيه عن قلقها البالغ إزاء محنة الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية

[١٦/٤/٢٠١٣* [مقتطفات]

أعربت لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة
للتصرف عن قلقها البالغ إزاء محنة الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال
الإسرائيلي.

[.....]

وذكر البيان أن إسرائيل اعتقلت أكثر من ٧٥٠,٠٠٠ فلسطيني منذ بداية الاحتلال في عام
١٩٦٧، وأن هناك ٤٧٠٠ أسير فلسطيني في السجون الإسرائيلية بنهاية شهر فبراير [شباط]
٢٠١٣، من بينهم ٢٣٥ طفلاً و١٠ نساء، وكذلك ١٦٩ معتقلاً لم يتم توجيه تهمة لهم أو محاكمتهم.
وأضاف أن ما يثير القلق بشكل خاص هو وضع الأطفال والنساء وكبار السن والعجزة في
السجون الإسرائيلية، ففي تقرير صدر مؤخراً عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) نُكر
فيه أن إسرائيل تعتقل سنوياً حوالي ٧٠٠ طفل فلسطيني تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٧ عاماً، يتم

* المصدر: الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، "وفا":
<http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=151967>

استجوابهم من قبل رجال الجيش والشرطة والأمن الإسرائيليين، وأنه في السنوات العشر الماضية تم اعتقال ما يقرب من ٧٠٠٠ طفل فلسطيني.

وأشار إلى أن منظمة "اليونيسف" أكدت أن المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، أو العقوبات التي تُفرض على الأطفال الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، تتم على نطاق واسع وبشكل منهجي ومؤسسي في انتهاك للمادة ٣٧ من اتفاقية حقوق الطفل.

وأضاف البيان أنه لا يكاد يكون هناك أي عائلة فلسطينية لم تتأثر بحملة الاعتقالات والترهيب المستمرة التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي، وأن القانون العسكري الإسرائيلي التعسفي يجرّم الاحتجاجات المشروعة ضد الاحتلال.

وبيّن أن الفلسطينيين يحاكمون في المحاكم العسكرية التي لا تفي بالحد الأدنى من معايير الاستقلالية والنزاهة والحياد الدولية، وفي مخالفة للقانون الدولي، فإنه غالباً ما يتم إدانتهم وفقاً لأدلة سرّية بناء على اعترافات انتزعت تحت الإكراه أو التعذيب، ويُحرّمون من حقوقهم في توكيل محامين، كما تتم محاكمة الأطفال مثل البالغين، والعديد من الفلسطينيين لا يحصلون حتى على محاكمة ويعانون من الاعتقال، أحياناً لسنوات، دون توجيه أي تهم محددة لهم.

وأوضح البيان أن هذه الأعمال التي تقوم بها السلطة القائمة بالاحتلال تتعارض بشكل مباشر مع المادة ٧١ من اتفاقية جنيف الرابعة، مضيفاً أن ظروف احتجاز الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية لا تزال تشكل مصدر قلق بالغ، حيث يتم وضع الأسرى معاً في أماكن مكتظة وغير صحية، ويُحرّمون من الحصول على الخدمات الصحية ويتعرضون لسوء المعاملة والضرب والإهانة والحبس الانفرادي، مع تقييد شديد للزيارات العائلية على نحو يخالف الأحكام الواردة في اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بمعاملة الأشخاص المحميين.

وقال إن اللجنة تشعر بقلق خاص إزاء التقارير المستمرة عن التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة، مضيفاً أن الوضع الحرج والمستمر للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين يؤدي إلى زيادة التوترات ويسبب المزيد من عدم الاستقرار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، كما أن محنة الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين الذين يقومون بالإضراب عن الطعام

لفترات طويلة احتجاجاً على انتهاكات حقوقهم الإنسانية الأساسية، جلبت قضية الأسرى إلى
الواجهة، وأن الأزمة الحالية تتطلب اهتماماً وتدخلاً عاجلاً من قبل المجتمع الدولي.

[.....]